اقتصاد

إعفاء حاكم المركزي ومديري مصارف عامة

| عبد الهادي شباط

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم رقم ٢٩٩ للعام ٢٠١٨ القاضي بتعيين الدكتور حازم يونس قرفول حاكماً لمصرف سورية المركزي.

وأصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً يقضي بتسمية الدكتور مدين علي مديراً عاماً للمصرف العقاري بدلاً من الدكتور أحمد العلي، وتسمية الدكتور عمر السعيد مديراً عاماً للمصرف الصناعي بدلاً من قاسم زيتون المدير العام السابق.

وبحسب المصادر الحكومية فإن إعفاء حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام ومديري العقاري والصناعي هو أمر طبيعي بهدف التحضير لمرحلة إعادة الإعمار، وضخ دماء جديدة في القطاع المصرفي.

وفي أول تصريح صحفي له بين الدكتور مدين علي لـ«الوطن» أن المصارف العامة لا بد أن تتمتع بإستراتيجيات تمويل واضحة المعالم مرتبطة بغايات التنمية وأهدافها لمرحلة ما بعد الحرب خاصة أن الحرب على سورية خلفت الكثير من الدمار والخراب وحرفت مسار التنمية عن مساره الدقيق، مما يشير إلى أننا أمام استحقاقات كبيرة لجهة دور مؤسسات التمويل من مصارف وغيرها للنهوض بعملية التنمية وتشكيل ذراع حقيقية داعمة لعملية البناء ومنه تأتي أهمية المصارف في المرحلة المقبلة.

وبين أن دور الأجهزة المصرفية لا يقتصر على القضايا الفنية بل إن دورها يتجاوز ذلك لتصبح جزء من المؤسسات التي تسهم في صياغة الرؤى والإستراتيجيات العامة ومنه فإن للمصرف العقاري دوراً مهماً وكبيراً في المرحلة المقبلة لجهة المشاركة في صياغة الرؤى والإستراتيجيات ولجهة توفير التمويل.

ونوّه أنه سيتم إكمال ما تم إنجازه في المصرف العقاري معتبراً أن عملية الإنجاز متكاملة وهي عمل مؤسساتي، وأن لدى العقاري الكثير من السياسات والبرامج التي كانت قائمة ويمكن البناء عليها.

السيارات تحظى باهتمام أعضاء مجلس الشعب

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها يطالب بفتح باب استيراد السيارات.. ووزير الاقتصاد: هذا الموضوع أخذ ضجة كبيرة

| محمد منار حميجو

انتقد العديد من أعضاء مجلس الشعب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل حول موضوع الشركات التي يسمح لها بتجميع السيارات، مشيرين إلى أن هناك استخفافاً بعقول المواطنين حول هذا الموضوع، إذ إن الحكومة منعت استيراد السيارات السياحية للحفاظ على القطع الأجنبي في حين سمحت باستيراد القطع وهي الأخرى بحاجة لقطع أجنبي.

وخلال جلسة المجلس أمس المخصصة لمناقشة واقع وزارة الاقتصاد رأى نواب أن قرار السماح لبعض الشركات في استيراد قطع السيارات وتجميعها ومن ثم بيعها بأسعار باهظة من الممكن أن تصل إلى ١٠٠ مليون ليرة جاء لمصلحة أشخاص محددين، مؤكدين أن هذا الأمر غير مقبول.

النقاش الطويل حول موضوع تجميع السيارات والذي طغى على الجلسة دفع رئيس مجلس الشعب حمودة الصباغ إلى تهدئة الأمور بقوله: النقاش في الموضوع أشبع، داعياً الى تخفيف النقاش في هذا الموضوع.

بدوره قال النائب سامر الدبس «منذ العام ٢٠١١ لم تدخل سيارات سياحية وحالياً بعض الشركات تحتكر ما يسمى التجميع وتبيعها بأسعار غير منطقية». مؤكداً أن المواطن يطالب بفتح الاستيراد لتخفيض أسعار السيارات وإعادة الأمور إلى سابق عهدها.

وفي مداخلة له بين الدبس أن المخاوف للضغط على سعر الصرف لم يعد وارداً وخصوصاً أن حاكم المصرف المركزي قادر على حد قوله على تخفيض السعر، مطالباً بتفعيل مجالس الأعمال المشتركة مع العديد من الدول الأخرى باعتبار أنها متوقفة.

من جهته أكد النائب أحمد الكزبري أن الوزارة أحدثت لجاناً خاصة بموضوع السيارات المجمعة إلا أن ما حدث أن سيارة الكيا مثلاً ارتفع سعرها من ١٩,٩ مليوناً إلى ٢٤ مليون ليرة في معرض دمشق الدولي أي أن سعر السيارة زاد أربعة ملايين.

وفي مداخلة له رأى الكزبري أن كل ما تم فرضه من غرامات إضافية ما بين ٥ إلى ٣٠ بالمئة لقطع السيارات عاد ودفعها المواطن، أما المستورد فلم يدفع شيئاً، وبقي الربح الذي يجنيه والذي يصل إلى ٣٠٠ بالمئة.

وتساءل الكزبري عن كلفة معرض دمشق الدولي وإيراداته، وعن وضع المستثمرين الذين عادوا إلى المنطقة الحرة في عدرا بريف دمشق الذين فقدوا بضائعهم منوهاً بوجود ضبوط رسمية بذلك، وخصوصاً أن هناك أعداداً كبيرة منهم في عام ٢٠١٠ كان لديهم مخزون كبير.

ورأى النائب مجيب عبد الرحمن الدندن أنه تم في السنة الأخيرة تلاعب واحتيال باستيراد سيارات على أساس أنها قطع، مضيفاً: وزير الاقتصاد يتحدث أنه تم منع استيراد السيارات حرصاً على سعر الصرف لكن في المقابل شكلوا لجاناً لتمرير قطع سيارات يتم تجميعها وبالتالي الموضوع مرفوض وهو التفاف لمصلحة أشخاص محددين.

وأكد الدندن أنه معروف حالياً أن السيارة المجمعة أسعارها تزيد عدة أضعاف، وبالتالي هذه ليست سياسة اقتصادية، واعتبر أن تنظيم معرض دمشق الدولي غير جيد، مضيفاً: على سبيل المثال القطار الذين طبلوا وزمروا فيه تعطل والزائرون استمروا لساعات متأخرة من الليل ولم يجدوا وسائط نقل تنقلهم إلى دمشق.

كلام الدندن رد عليه رئيس المجلس الصباغ بقوله: تشطب كلمة تطبيل وتزمير من محضر الجلسة.

وأشار الدندن إلى موضوع حجم العقود التي تم توقيعها في معرض دمشق الدولي وأنه لم يذكرها وزير الاقتصاد أثناء عرضه لعمل الوزارة، متسائلاً هل لدى الحكومة خطة وإستراتيجية واضحة لإعادة الإعمار وخصوصاً أن الحديث يدور عن تكلفة من الممكن أن تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار فهل لدى الحكومة هذا المبلغ ومن أين التمويل؟

من جهته شدد النائب حسين حسون على ضرورة إعادة دراسة وتقييم الواقع الاقتصادي والبيئة التشريعية الناظمة له والعمل على تطويرها، مضيفاً: يأتي في مقدمتها إعادة النظر في الرواتب والأجور وسياسة العمالة ومنها الفائضة وإعادة توجيهها بعد إخضاعها إلى دورات مهنية والسياسة المالية والنقدية وغيرها.

وأكد زميله آلان بكر ضرورة احترام عقل المواطن، موضحاً كيف تمنح الحكومة قرضاً قيمته ٥٠ ألف ليرة للمستلزمات المدرسية على ١٠ أشهر ثم نجد سيارة سعرها يتجاوز ١٠٠ مليون في معرض دمشق الدولي، مضيفاً: لا أعلم لماذا سعرها ١١٠ ملايين؟ وبالتالي نريد جواباً نقتنع فيه عن أسباب منع استيراد السيارات؟

وأشار بكر إلى موضوع منع استيراد بعض المواد الغذائية، داعياً إلى ضرورة السماح باستيراد مثل هذه المواد أفضل من دخولها تهريباً ومن دون رقابة.

الوزير يرد

رداً على مداخلات النواب، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع تجميع السيارات قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل: هذا الموضوع أخذ ضجة كبيرة وعليه الكثير من إشارات الاستفهام وبالتالي سنتكلم عن بداياته.

وأضاف الخليل: صدر مرسوم تشريعي في عام ٢٠٠٨ سمح باستيراد مكونات السيارات لتشكل وحدة كاملة أو شبه كاملة في حينها لم يهتم الناس بهذه المسألة باعتبار أن استيراد السيارات مسموح، مؤكداً أن هناك بعض الشركات بدأت في تجميع السيارات فكان جزء منها يطور وعملها وأخرى كان إنتاجها بسيطاً.

وأوضح الخليل أنه بعد توقف استيراد السيارات السياحية وضعت الحكومة آلية جديدة وهي رفع الرسم من ٥ إلى ٣٠ بالمئة حفاظاً على موارد الدولة واتخاذ إجراء يشجع الصالة الواحدة للانتقال إلى نظام ثلاث صالات ومن ثم يساعد على إحداث إحلال في الصناعة السورية.

وأشار إلى أن معظم دول العالم بدؤوا في عملية تجميع السيارات ثم زادوا من المكونات المحلية حتى وصلوا إلى صناعة كاملة في بعض الدول.

وأشار إلى أنه كان يوجد خلل في إحدى مديريات الصناعة وتمت محاسبة المسؤول عن هذا الموضوع، كاشفاً أن التعليمات الجديدة تنص بأنه لا يمكن للشركات أن تحصل على الترخيص من دون وجود امتيازات من الشركات الأم الصانعة أو من الوكيل المفوض.

وكشف الخليل أنه سيتم قريباً طرح أنواع حديثة من السيارات فرنسية وإيرانية وصينية وكورية، موضحاً أن شركات إيرانية حصلت على امتياز من الشركة الأم في فرنسا لتصنيع وتجميع السيارات سيتم طرحها في السوق.

بعيداً عن السيارات

أكد الخليل أنه تم إجراء تقييم لكل واقع المناطق الحرة في سورية وأنه سيتم تطويره في العديد من المجالات وعرضت الوزارة رؤيتها أمام مجلس الوزراء رؤيتها باعتبار أنه مهم جداً.

وأوضح أن تطويره سيكون في عدة مجالات منها الاستثمار الصناعي إضافة إلى التوجه نحو المناطق الحرة الخاصة، مضيفاً: اليوم عدلنا كل ماله علاقة في أنظمة الاستثمار في المنطقة الحرة في دمشق.

وفيما يتعلق بالمنطقة الحرة السورية والأردنية أكد الخليل أنه تم اتخاذ قرار ألا يتخذ أي إجراء بالشركة المشتركة بين سورية والأردن حتى يتم فتح معبر نصيب ويتم بعد ذلك تسمية مدير جديد للشركة، إضافة إلى أنه سيتم ترميم عدد المديرين السوريين في الشركة باعتبار أن هناك عدداً منهم أصبح خارج الشركة.

وأضاف الخليل: متمسكون بهذه الشركة وسيكون لها دور مهم في المرحلة القادمة واتخذنا مجموعة من الإجراءات لتطوير العمل ضمنها، مشيراً إلى أنه كل فترة يعقد مجلس إدارتها اجتماعاً عبر السكايب.

وأشار الخليل إلى أن المسائل المهمة لدى الحكومة تفعيل المرافئ السورية وتشغيلها، وكشف أنه تم تشكيل لجنة من الوزارة ونظيرتها النقل والجمارك لتقيم المواد التي سيتم إلزام مستورديها أو مصدريها عبر المرافئ السورية.

وكشف الخليل عن ارتفاع عدد معامل الزيوت والسمون في البلاد من ٨ إلى ٤٠ معملاً وبالتالي أصبح هناك قدرة للاكتفاء الذاتي، مؤكداً أنه يتم التصدير إلى لبنان ودول أخرى عبر البحر لدرجة أن السوق اللبنانية امتلأت بالمنتجات السورية ما دفع الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات ضد هذه المنتجات وبالتالي اتخذنا إجراءات مقابلة.

وكشف الخليل أن الوزارة أعدت دراسة تم إرسالها إلى وزارة الصناعة متعلقة باستيراد بعض الأقمشة لاتخاذ القرار بمنع الاستيراد من عدمه.

وفيما يتعلق بمعرض دمشق الدولي كشف الخليل أن الإيرادات الأولية للمعرض تجاوزت مليار ليرة، مشيراً إلى أن الحكومة دفعت ٥٠ مليون ليرة لصيانة مدينة المعارض و٢٠ مليوناً لحفل الافتتاح في حين حجم قيمة العقود التي تم توقيعها سوف تظهر تباعاً.

أكد الخليل أن ما يقرب من ٤٠٣ من أصل ٤٩٨ مستثمراً عاد إلى المنطقة الحرة في عدرا كاشفاً عن تشكيل لجنة لمعالجة أوضاع الذين سرقت معداتهم وخصوصاً أن بعضهم تم توقيفه لأن معداته استخدمت ما أدى ذلك إلى تشابه الأسماء، مضيفاً إن اللجنة ستعالج الملفات والبيانات المتعلقة في هذا الموضوع.

ولفت الخليل إلى أن القطاع الصناعي السوري يتطور وعدد كبير من المنشآت دخلت الإنتاج وإعادة تأهيل نفسها بالسرعة الممكنة، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء اليوم ناقش المسودة النهائية لمشروع قانون الاستثمار.

ورأى الخليل أن هذا القانون يختلف بشكل كبير عن القوانين السابقة بأنه عصري ويجمع مزايا الاستثمار تحت مظلة واحدة، مشيراً إلى أنه يسمح للحكومة ترتيب أولوياتها من جهة الحوافز، موضحاً أنه يبسط الإجراءات ويحدد مدة زمنية بالنسبة لمنح التراخيص وإجازات الاستيراد.

> نائب: القطار الذي طبلوا وزمروا له تعطل.. والصباغ يشطب «طبلوا وزمروا»

> ٢٠ مليون ليرة تكلفة حفل افتتاح معرض دمشق الدولي

الحكومة تناقش مسودة مشروع قانون الاستثمار الجديد ومدينة معارض للسيارات في الدوير

| الوطن

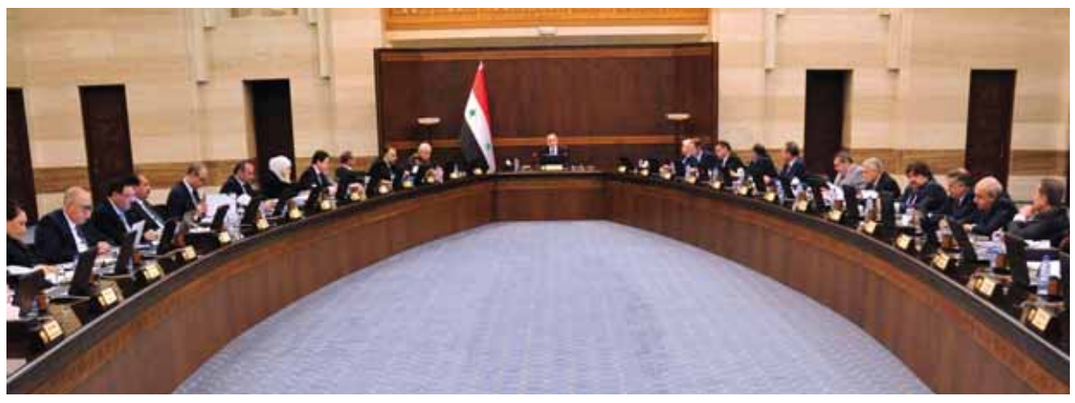

خصص مجلس الوزراء جلسته بالأمس لمناقشة المسودة الأولية لمشروع قانون الاستثمار الجديد الذي أصبح ضرورة ملحة لتلبية متطلبات المرحلة القادمة والخروج بقانون عصري وشفاف ومشجع للاستثمار في جميع المجالات.

وذكر بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن مناقشات مواد المشروع اتسمت بالمسؤولية بغية الوصول إلى قانون يحقق المزايا والمحفزات المالية والضريبية والإعفاءات وتبسيط الإجراءات للمستثمرين سوريين وغير سوريين، ويقدم لهم ضمانات كبيرة وتسهيلات ائتمانية للتحويلات المالية وفتح الحسابات المصرفية.

وتم التركيز على أهمية أن يشمل القانون تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي الناظم لعمل الجهات والمؤسسات ذات العلاقة، ويعمل على توفير فرص العمل وتبسيط الإجراءات وتحديد مدة زمنية واضحة للحصول على إجازة الاستثمار ويسهم في إحداث مناطق تنموية تخصصية ومناطق استثمارية بمزايا خاصة والمواءمة بين الاستثمار الخاص والعام مع ضرورة وجود معايير لتحقيق قيمة مضافة أكبر للمنتج المحلي تساعد على تسويقه محلياً وخارجياً ووضع آلية مطمئنة لتسوية النزاعات الاستثمارية.

ومن الجدير ذكره أن البيئة الاستثمارية الجاذبة التشريعية والإجرائية تشكل حجر أساس إقلاع المشاريع الاستثمارية والنهوض بها في المجالات الاقتصادية والعمرانية والسياحية والبنى التحتية.

وفي سياق آخر قرر المجلس إحداث إدارة مشتركة دائمة لمدينة معارض بيع السيارات في منطقة الدوير بين محافظتي دمشق وريفها بحيث تتولى هذه الإدارة مهام تخطيط المدينة وتنظيمها وإدارتها ووضع نظام لاستثمارها.

وناقش المجلس مشروع قانون بالمصادقة على معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في دمشق بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٣ بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية أوسيتيا الجنوبية وذلك تتويجاً للعلاقات بين البلدين.

وفي تصريح للإعلاميين بيّن وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن مجلس الوزراء وافق في جلسته على إنشاء إدارة مشتركة دائمة بين محافظتي دمشق وريفها لإحداث مدينة معارض ومكاتب السيارات بهدف تنظيم معارض ومهنة بيع السيارات ومحلات الصيانة وتجميع كل هذه المصالح في مكان محدد حيث تم تأمين الأرض اللازمة في موقع الدوير، داعياً جميع مالكي معارض السيارات /وكالات/ ومكاتب بيع وصيانة السيارات المتواجدة في المحافظتين إلى مراجعة الإدارة المشتركة المحدثة للاطلاع على آلية الاكتتاب والتخصيص.

ولفت الوزير إلى أنه تم التوجيه بتعميم هذه التجربة على كل المحافظات السورية حيث تم البدء في محافظة اللاذقية في المنطقة المخصصة لمعارض ومكاتب السيارات واليوم يتم تنفيذ البنى التحتية فيها، ومن شأن هذا القرار أن ينهي عملية الازدحام وإشغال الشوارع وتجميل المداخل التي تكون مشغولة عادة بمثل هذا الوكالات.

«اتحاد الفلاحين»: لجنة خاصة لدعم تربية وتسويق الدواجن

| الوطن

كشف عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين حكمت العزب لـ«الوطن» أنه تم مؤخراً تشكيل لجنة تأسيسية للجمعية الفلاحية التعاونية النوعية المتخصصة بتربية وتسويق الدواجن ومنتجاتها في سورية، مبيناً أن أبرز أهداف هذه اللجنة هو دعم إنتاج الدواجن وتسويق الإنتاج وتأمين مستلزمات الإنتاج لقطاع الدواجن.

فضلاً عن ذلك لفت العزب وهو رئيس مكتب الثروة الحيوانية إلى إحداث صندوق التأمين على الماشية (أبقار، أغنام، ماعز) من الاتحاد العام للفلاحين، وتم إصداره من وزير الزراعة، حيث يضم خمس لجان، ثلاث منها مركزية ولجنتان فرعيتان، ومهمة الصندوق هي التأمين سنوياً على الماشية، بحيث يدفع سنوياً ٣ بالمئة من قيمة الماشية، وفي حال تم نفوق أي ماشية سواء أبقار أم أغنام أو ماعز يدفع الصندوق ٧٥ بالمئة من قيمة الماشية وذلك ضمن شروط معينة.

وأشار العزب إلى أن الصندوق الذي تم إحداثه يقدم خدمات بيطرية ووقائية، بحيث في كل منطقة طبيب بيطري ومهندس زراعي ولجنة مختصة، ويتم التعاون بين المربي واللجنة بحيث إنه في حال حصول أي مشكلة صحية للماشية يتم الاتصال باللجنة التي تقوم بدورها بالكشف عن الماشية، منوهاً بأنه مستقبلاً سيتم انضمام قطاعات أخرى كالدواجن والجواميس والإبل وغيرها لخدمات الصندوق المحدث.

وبين أن رأسمال الصندوق يصل حالياً إلى ٢٥٠ مليون ليرة يتم تحصيلهم من الاتحادات الفرعية في المحافظات ومن الاشتراكات، ويتم حالياً تعيين مديري فروع للصندوق في المحافظات كافة.

وعن انخفاض سعر مادة النخالة مؤخراً بيّن أنه تم تخفيض سعر المادة إلى ٤٠ ألف ليرة للطن مع الدورة العلفية التي افتتحت من تاريخ ٢٠١٨/٩/١٨ ولغاية ٢٠١٨/١١/١٥ ما انعكس إيجاباً على المربي متوقعاً أن يزداد معدل استجرار المادة من المربي بشكل ملحوظ.

هذا وكان المربي يعاني غلاء سعر مادة النخالة، حيث ارتفع سعر طن مادة النخالة في عام ٢٠١٦ حسبما ذكر العزب من ١٤ ألف ليرة إلى ٧٦ ألف ليرة ما يستدعي من المربي اللجوء إلى السوق السودة وشراء المادة، وأشار العزب إلى أنه منذ ٢٠١٦ هناك كميات كبيرة مكدسة في مستودعات المؤسسة العامة للأعلاف والمؤسسة العامة للمطاحن تصل إلى حوالي ١٦٠ ألف طن على الاتحاد العام للفلاحين يبحث عن حل لهذه المشكلة، وختم العزب: إن خطوة تخفيض سعر مادة النخالة التي تمت مؤخراً هي أولى بوادر حل مشكلة الكميات المكدسة من مادة النخالة في المستودعات.

٣٥ ألف أسطوانة يومياً استهلاك سكان دمشق وريفها والقنيطرة

معمل غاز عدرا في الخدمة نهاية العام باستطاعة ١٥ ألف أسطوانة يوميا

| علي محمود سليمان

أكد مدير فرع غاز دمشق وريفها منصور طه لـ«الوطن» استقرار الاستهلاك اليومي لأسطوانات الغاز المنزلي في محافظات دمشق وريف دمشق والقنيطرة بمعدل وسطي يقرب من ٣٥ ألف أسطوانة غاز منزلي يومياً، مبيناً إمكانية الفرع لرفع طاقته الإنتاجية لقرابة ٦٠ ألف أسطوانة غاز يومياً في حالة ازدياد الطلب، متوقعاً أن يبقى الاستهلاك على حاله للفترة الحالية لكون درجات الحرارة ما تزال معتدلة ولم نشهد موجات من البرد التي يحدث فيها ازدياد طلب على أسطوانات الغاز للتدفئة.

وأوضح طه أن الإنتاج يتم في وحدات غاز القطيفة وعدرا وجمرايا والقنيطرة، حيث ما يزال العمل مستمراً بعقود الاستثمارات مع الشركات التي استثمرت وحدتي تعبئة للغاز في منطقة جمرايا بمعدل ٦ آلاف أسطوانة غاز لكل وحدة، على حين معمل غاز عدرا ما يزال في المرحلة التجريبية بإنتاج نحو ١٥ ألف أسطوانة غاز منزلي يومياً، مع توقعات باستلام المعمل بطاقته الإنتاجية الكاملة مع نهاية العام الحالي، حيث كانت الطاقة الإنتاجية للمعمل تصل إلى حوالي ٦٠ ألف أسطوانة غاز يومياً، وفي وحدة تعبئة غاز القنيطرة يتم تعبئة قرابة ١٢٠٠ أسطوانة غاز يومياً والباقي في وحدة التعبئة في القطيفة.

وبالنسبة للغاز الصناعي المخصص للمطاعم والمنشآت التجارية والصناعية فيتم توزيع نحو ٢٥٠٠ أسطوانة غاز صناعي يومياً في دمشق وريفها والقنيطرة، يتم توزيعها بشكل يومي دون وجود أي نقص أو ضغط في الطلب، لافتاً إلى أن الفرع يعمل حالياً على تبديل أسطوانات الغاز التالفة العائدة من المعتمدين، وذلك بالتدريج لحين استكمال أسطوانات الغاز التالفة كافة، مع ملاحظة أن المشكلة التي حدثت سابقاً تم تلافيها والمتعلقة بوجود أسطوانات غاز فيها تسريب بالصمام، فقد تم استبدال الصمامات كافة للأسطوانات التي وصلت إلى فرع الغاز، مع إمكانية الاستمرار بتبديل أي صمام يتم كشف وجود تسريب فيه.

ونوه مدير فرع الغاز بوجود قرابة ١٤٠ معتمداً مرخصاً لتبديل أسطوانات الغاز المنزلي والصناعي، على حين يوجد ٣٨ معتمداً في محافظة القنيطرة و١٥٠٠ معتمد مرخص في محافظة ريف دمشق، موضحاً أن السبب في ارتفاع عدد المعتمدين في ريف دمشق يعود للمساحة الجغرافية الكبيرة لمناطق ريف دمشق وخاصة في القرى البعيدة، إضافة إلى أنه كان لفرع غاز دمشق وريفها خمسة مراكز بيع مباشر، كل مركز منها يعادل في طاقته استطاعة ٥٠ موزعاً، وهي خارج الخدمة حالياً.

وبعد تجربة السيارات الجوالة تبين لفرع الغاز بأنها ذات جدوى اقتصادية وخدمية أفضل للفرع وللمواطنين حيث إن الفرع يرسل بشكل يومي سيارات جوالة للمناطق كافة في ريف دمشق وخاصة التي ليس فيها معتمدون، فيتم إرسال سيارة جوالة محملة بـ٥٠٠ أسطوانة غاز يعادل مركز بيع مباشر، ولذلك تركز اهتمام فرع الغاز على السيارات الجوالة بدلاً من المراكز الثابتة، مشيراً إلى أن المؤسسة السورية للتجارة توزع في مدينة دمشق قرابة الـ٢٠٠٠ أسطوانة غاز يومياً.